

## دراسة احتياجات سوق العمل وفرص العمل المحتملة

### لطلبة وخريجي كلية القانون

2027-2024

#### مقدمة

تولي كلية القانون اهتماماً متزايداً بمواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل، انطلاقاً من دورها الأكاديمي والمجتمعي في إعداد كوادر قانونية مؤهلة وقادرة على الإسهام الفاعل في بناء الدولة وتعزيز سيادة القانون. وفي ظل التحولات التشريعية، والاقتصادية، والإدارية التي يشهدها العراق، وتزايد الحاجة إلى اختصاصات قانونية دقيقة في القطاعين العام والخاص، أصبحت دراسة احتياجات سوق العمل ضرورة استراتيجية لضمان جودة مخرجات التعليم القانوني، ورفع فرص توظيف الخريجين، وتطوير البرامج الأكاديمية بما يتلاءم مع الواقع العملي. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية شاملة لاحتياجات سوق العمل القانونية، وتحديد الفرص الوظيفية المتاحة أمام خريجي كلية القانون، ورصد الفجوة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات الواقع المهني.

#### أولاً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأساليب العلمية، شملت ما يأتي

1. تحليل متطلبات سوق العمل في المجالات القانونية، بالاستناد إلى:

○ القوانين النافذة.

○ احتياجات الدوائر الحكومية.

○ متطلبات القطاع الخاص.

2. مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بتوظيف خريجي القانون.

3. تحليل البرامج الأكاديمية الحالية في كلية القانون ومخرجاتها.

4. استقراء آراء ممارسين في المهن القانونية (قضاة، محامين، مستشارين قانونيين).

5. دراسة الاتجاهات الحديثة في التعليم القانوني وسوق العمل.

## ثانياً: احتياجات سوق العمل في التخصصات القانونية

### 1. القطاع القضائي

يشهد القطاع القضائي حاجة مستمرة إلى كوادر قانونية مؤهلة، لا سيما في:

أ. العمل القضائي المساعد.

ب. البحث القانوني.

ج. كُتّابات الضبط.

د. إعداد الصياغات القانونية والأحكام.

### 2. القطاع الحكومي

تطلب الوزارات والهيئات المستقلة والدوائر الرسمية كوادر قانونية للعمل في:

• الدوائر القانونية.

- إعداد وصياغة العقود.
- متابعة القضايا والنزاعات.
- التدقيق القانوني للقرارات الإدارية.

### 3. القطاع الخاص

يشهد القطاع الخاص توسعاً ملحوظاً في الحاجة إلى:

- مستشارين قانونيين.
- مختصين بالعقود التجارية.
- خبراء في قانون الشركات والاستثمار.
- مختصين بالتحكيم التجاري.

### 4. المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني

تطلب هذه الجهات قانونيين مختصين في:

- حقوق الإنسان.
- القانون الدولي الإنساني.
- التشريعات الدولية.
- كتابة التقارير القانونية.

### 5. قطاع المحاماة

يُعد من أكثر القطاعات استيعاباً لخريجي القانون، مع حاجة متزايدة إلى:

- محامين مؤهلين مهنيًا.
- خبرات في التقاضي.
- مهارات الترافع والصياغة القانونية.

### ثالثاً: فرص العمل المحتملة لخريجي كلية القانون

تشمل فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ما يأتي:

1. محامٍ بعد اجتياز المتطلبات القانونية.
2. مستشار قانوني في الدوائر الحكومية أو الشركات.
3. باحث قانوني.
4. موظف قانوني في الهيئات الرقابية.
5. العمل في منظمات حقوق الإنسان.
6. كاتب عقود.
7. موظف في مكاتب التحكيم.
8. ريادة الأعمال القانونية (مكاتب استشارات، تدريب قانوني).

### رابعاً: الفجوة بين مخرجات كلية القانون واحتياجات سوق العمل

أظهرت الدراسة وجود عدد من التحديات، من أبرزها:

1. ضعف الجانب التطبيقي في بعض المقررات.
2. محدودية التدريب الميداني أثناء الدراسة.
3. حاجة الطلبة إلى مهارات عملية إضافية مثل:

➤ الصياغة القانونية.

➤ مهارات الترافع.

➤ استخدام التقنيات القانونية الحديثة.

➤ ضعف مهارات اللغة القانونية الأجنبية لدى بعض الخريجين

## خامسًا: التوصيات

1. تطوير المناهج الدراسية بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل.
2. إدخال مقررات تطبيقية متخصصة.
3. تعزيز التدريب الصيفي والتطبيقي.
4. عقد شراكات مع: المحاكم مكاتب المحاماة. الدوائر القانونية.
5. تنظيم ورش عمل ودورات مهارية للطلبة.
6. إنشاء قاعدة بيانات لمتابعة توظيف الخريجين.

7. تشجيع الطلبة على ريادة الأعمال القانونية .

## الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن سوق العمل القانوني يشهد فرصاً متنامية، إلا أن استثمار هذه الفرص يتطلب مواءمة مستمرة بين البرامج الأكاديمية ومتطلبات الواقع العملي. وتقع على عاتق كلية القانون مسؤولية تطوير مناهجها وأساليبها التعليمية بما يضمن إعداد خريجين يمتلكون المعرفة القانونية والمهارات التطبيقية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل والمساهمة في التنمية المستدامة

**شعبة ضمان الجودة**

**كلية القانون**